

المحتويات

ديباجة..... 02

بيئة العمل

« دوليًا..... 03

« محليًا..... 04

« على مستوى الحركة..... 04

المنطلقات والمبادئ العامة التي توطر عمل الحركة..... 05

« الرؤية..... 07

« الرسالة..... 07

« الأهداف..... 08

« التحديات..... 10

نحو بناء مشروع إصلاحى تنموي شامل

« أولا على مستوى الحركة..... 11

« ثانيا اجتماعيا..... 12

« ثالثا ثقافيا..... 14

« رابعا إداريا..... 14

« خامسا اقتصاديا..... 15

« سادسا على مستوى الإعلام..... 16

« سابعا السياسة الخارجية والأمن القومي..... 16

الديباجة

لقد نص الدستور في تحديد مرجعيات الأمة الجزائرية لبناء الدولة الوطنية ذات السيادة في إطار بيان أول نوفمبر المؤسّس على أن "الجزائر أرض الإسلام"، وهي أيضا مهد البطولات، وقبله الأحرار، وحاضنة طلائع الفتح الإسلامي قديما، ورمز الحرية والسيادة حديثا.

وعلى مرّ عصور التاريخ قاوم الشعب الجزائري الغزاة حتى تشكلت الدولة الجزائرية عبر تراكمات القرون لتكتمل مع جهود الأمير عبد القادر مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة، التي تبنّت أركانها بجهاد حركات المقاومة ونضالات الحركة الوطنية وتراثها، والتي انتهت بالثورة التحريرية المباركة، فكانت إنجازاً وطنياً تساندت فيه جهود الجزائريين المخلصين سواء كانت إصلاحية تربية أو سياسية أو ثورية.

ثم انطلقت الجزائر طيلة عمر الاستقلال في البناء والتشييد الذي تحققت إنجازات خلال مسيرته، وظهرت مكتسبات عبر مراحله تستحق التثمين، وعثرات تتطلب الاستدراك، وهو ما تعمل حركة البناء الوطني منذ تأسيسها على المساهمة فيه ضمن إطار المشاركة الإصلاحية والمعارضة الإيجابية التي نقول فيها للمحسن أحسنت وللمسيء أسأت.

ولقد تجدد المشروع السياسي لحركة البناء الوطني ضمن السياق الوطني الجديد الذي شهدته الجزائر في مرحلة ما بعد الحراك المبارك الأصيل، والذي يستهدف تشييد جزائر جديدة، تكون محورية وقائدة في فضائها الحيوي، ومؤثرة ومساهمة في الأحداث العالمية في إطار تراث الحركة الوطنية وقيم نوفمبر 1954 بما يصون أمننا القومي ويحقق الرفاه الاجتماعي.

وتسعى حركة البناء الوطني في هذا السياق للمساهمة في رسم الرؤية الاستراتيجية في إطار الاستشراف الشامل للتوقع السياسي، والتّموقع الانتخابي في إطار التداول المشروع لترسيخ الديمقراطية والحرية، بناء على

فهم جماعي للواقع ضمن رؤية جيوسياسية تقرأ الأحداث وترصد التحديات والمخاطر في سياقاتها الوطنية والإقليمية والدولية، وتسعى إلى تقديم البدائل والتصورات للحلول الممكنة مع تقدير واسع لموازن القوى، وتحديد دقيق للأهداف والوسائل، وآليات التنزيل والشروط المنهجية والهيكلية للإمكانات البشرية والمادية.

ومما لا شك فيه أن مشروع حركة البناء الوطني يسير ضمن مقاربة استراتيجية لها محددات وأهداف ورؤى تضع في الحسبان صيانة مؤسسات الجمهورية وضمان الأمن القومي والتخندق مع الشعب لضمان الرفاه الاجتماعي، كما يهدف إلى الحكم الراشد وسيادة القانون وفاعلية الحكومة وصيانة الحريات؛ باستكمال الإصلاح الإداري ومحاربة الفساد وتعميق الفعل الديمقراطي، والممارسات الشفافة، من خلال استراتيجية المشاركة الإصلاحية والمعارضة الإيجابية التي نظّر لها مبكراً أستاذنا المؤسس الشيخ محفوظ نحاح مع المؤسسين الشهيد محمد بوسليمان والمجاهد مصطفى بلمهدي وإخوانهم رحمهم الله.

بيئة العمل

تسعى حركة البناء الوطني لتجسيد مشروعها الوطني في ظل ظروف أهم مميزات:

◀ - دولياً

تتجه نتائج الصراعات العالمية الأخيرة إلى ثنائية قطبية، وتعدد في المحاور وتغيير في التحالفات والتموقعات بتنوعاتها، وزيادة حدة الاستقطابات، وتغيير التموقع بالنسبة للدول، واستمرار تراجع الديمقراطية وتقييد في الحريات نتيجة الحروب المتوقعة والقفز على الإرادة الشعبية وتزييف الحقائق

لضرورات صيانة الأمن القومي، في ظل هرولة غير مسبوقة للتطبيع مع المحتل الإسرائيلي لأراضي الأمة العربية وعلى حساب استرداد الحقوق العربية، ناهيك عن أوضاع اقتصادية جد معقدة.

« - محلياً

بعد انتصار خيار المسار الدستوري المستمد من الإرادة الشعبية في وجه دعاة المرحلة الانتقالية باستكمال بناء المؤسسات الدستورية وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى وامتصاص معظم آثار جائحة كورونا وتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، ستشهد الساحة الوطنية مراجعة المنظومة القانونية وإعادة هيكلة الساحة الحزبية والسياسية والنقابية والجموعية، وتنتج عنها نخبة وطنية مؤثرة جديدة تساهم في بناء قاعدة حكم الجزائر الجديدة، كما سيكون للأزمة الاقتصادية العالمية تداعياتها الاجتماعية محليا (قضايا الفقر والبطالة والصحة...) وما قد يترتب عليها من إكراهات مختلفة و معالجات دقيقة .

« - على مستوى الحركة

كانت حركة البناء الوطني عنصرا فاعلا في الحراك المبارك الأصيل وانتصرت لتمكين سيادة الشعب في اختيار ممثليه عن طريق انتهاز الحل الدستوري ماجعلها تعرف نموًا مطردًا على المستوى التنظيمي بانتشارها في جميع ولايات الوطن، وإقبالًا واسعًا للمواطنين على الانخراط في صفوفها، خاصة بعد الاحتضان الشعبي الكبير الذي حظيت به في رئاسيات 12 ديسمبر 2019 وما تلاها من استحقاقات.

وتجسّد الاحتضان في نتائج المواعيد الانتخابية المتوالية، رغم بعض التجاوزات التي عرفت، إلا أن الحركة أثبتت تواجدها بفضل الله أولاً، ثم بفضل طبيعة خطابها الوطني ومشروعها الإصلاحي وجهود أجيال من حملته عموما وجهود إعادة التأسيس خلال العشر السنوات الأخيرة خاصّة، والمساهمة الفعالة للشباب الذي أحدث فارقا واضحا في النتائج التي حققتها الحركة.

والحركة اليوم أصبحت عنصرا أساسيا في الخريطة السياسية تملك قوة الاقتراح والإسهام في تسيير الشأن العام، فاتحة أبوابها لكل من آمن بمشروعها في الإصلاح الوطني، وغدت منبرا لمن لا منبر له ووعاء لمن لا وعاء له.

وفي بداية عشرينيتها التنظيمية القانونية الثانية تطمح الحركة إلى أن تكون جزءا مشاركا في صناعة مستقبل هذا الوطن وتحمل الأعباء في سبيل ذلك من أجل تجسيد محورية الجزائر إقليميا والمساهمة بفعالية لقيادة الأمة، وذلك بتشجيع مبادرات الوحدة والتعاون بين مختلف القوى الوطنية للإصلاح، وعقد تحالفات وإطلاق مبادرات قادرة على مجابهة التحديات والمخاطر المحلية والإقليمية التي تحتاج إلى تعبئة نخوية وشعبية واسعة بالتضامن مع مؤسسات الجمهورية في ظل ترقية الممارسة الديمقراطية وضمان مزيد من نزاهة العملية الانتخابية وأخلقة العمل السياسي، وتوسيع دائرة المشاركة السياسية في ظل رؤية جماعية تحدد المصلحة الوطنية العليا الواضحة والمتفق عليها، وتؤسس للجماعة الوطنية على أساس السيادة الشعبية وقيم الجمهورية.

المنطلقات والمبادئ العامة التي تؤطر عمل الحركة

1. حركة البناء الوطني حزب وطني مرجعيته الأساسية بيان أول نوفمبر المؤسّس للدولة، تحمل مشروعا إصلاحيا شاملا يحقق نضالات الحركة الوطنية وتراثها المبارك وحلم الشهداء ويحفظ وديعتهم، يهدف إلى إصلاح الفرد والأسرة والمجتمع بغية المشاركة الحقيقية في قيادة سفينة الجزائر إلى ريادة الأمة وفرض محورية الجزائر في المحيط الإقليمي والتأثير الدولي، وتؤمن بالشراكة مع كل القوى الوطنية لتحقيق طموحات الشعب الجزائري، وتستهدف وحدة الشعب وحماية أمنه والسلامة الترابية لهذا الوطن، وتمتين الجبهة الداخلية ورص الصف الداخلي وصيانة السيادة وبسطها على

ثرواته وثوابته وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة في ظل ديمقراطية تشاركية واسعة وتشجيع الإبداع، والاستثمار في المورد البشري.

« 2. حركة البناء الوطني وفية للحراك الشعبي الأصيل المبارك؛ تستثمر الديناميكية الشعبية التي صنعها لتعميق استكمال بناء الجزائر الجديدة في ظل التداول السلمي على السلطة ورفض العنف بكل أشكاله، ومحاربة الفساد وتكريس الشفافية في إدارة الشأن العام، والوقوف في وجه المخاطر المهددة بتمزيق النسيج المجتمعي من طرف دعاة الفتنة والتيارات العنيفة والإرهابية وحاملي الفكر المناهض للانسجام الاجتماعي والمتنكر للثوابت الوطنية وفي ظل تنمية اقتصادية واجتماعية مندمجة وشاملة تسعد المواطن وتحقق له الرفاهية.

« 3. التغيير الحقيقي عند حركة البناء الوطني ينطلق من بناء الإنسان من خلال أولوية التربية والتعليم والتكوين، والرعاية الصحية ومحاربة الآفات الاجتماعية وتوفير بيئة الحرية المسؤولة، وضمان دولة ديمقراطية يسود فيها الحق والقانون بالفصل بين السلطات واستقلالية القضاء العادل.

« 4. تشجع حركة البناء الوطني التعددية والمنافسة السياسية الشريفة في إطار القانون وأخلقة العمل السياسي بما يخدم المصلحة العليا للوطن والمواطن، في ظل الشفافية والاحترام المتبادل والتعاون على الخير مع إبعاد المؤسسات الجامعة للأمة عن المناكفات الحزبية كما هو الحال مع الإدارة والمساجد والمؤسسات التربوية والتعليمية، والمؤسسة العسكرية والأمنية مع اعتماد الحوار أسلوبا حضاريا لمعالجة القضايا الوطنية.

« 5. حركة البناء الوطني حركة سياسية، واقعية، متدرجة، جماهيرية الحشد، نخبية القيادة، واضحة الأهداف، تنشئ التجديد والإبداع، وتضمن مكتسباتها السياسية، ونعمل على تطويرها وفق قاعدة "نزيد ولا نقص"، مع المساهمة الإيجابية لضمان الحقوق والحريات للجميع في إطار احترام ثوابت الأمة والقانون، كما تحرص الحركة على تقديم البدائل التنموية في كل القطاعات، ومد جسور التعاون مع كل الخيرين والاستفادة من التجارب البشرية.

6. يستند عمل الحركة على الثوابت الوطنية المنطلقة من بيان أول نوفمبر والمكرّسة في الوعي الجمعي للأمة، وفي الدستور وهي إجمالاً:
- الإسلام بغاياته النبيلة وتشريعاته المقاصدية في إعمار الأرض في ظل قيمه السمحة وخصائصه العامة الصالحة لكل زمان ومكان.
 - اللغة العربية كرمز انتماء وسيادة بتعميم استعمالها في شتى ميادين الحياة مع الانفتاح على مختلف اللغات للاستفادة من كل حكمة بشرية.
 - الأمازيغية بجميع لهجاتها كعامل ثراء ثقافي واجتماعي، والتي نعمل على جعلها وسيلة لتعزيز اللحمة المجتمعية وتقوية الانتماء للوطن والاعتزاز بتاريخه وذلك بإبعادها عن المناكفات الحزبية والاستغلال السياسي.
 - الوحدة الوطنية غير قابلة للتجزئة أو المساومة تحميها مؤسسات الجمهورية وعلى رأسها الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني ملتحما مع الشعب.
 - النظام الجمهوري الديمقراطي النابع من الاختيار الشعبي الحر دون أي مؤثرات.

« - الرؤية

حركة البناء الوطني حركة سياسية شعبية الحشد ونخبوية القيادة تزيد ولا تنقص، وعاء للنخب، متجذرة في المجتمع ورائدة، ومرجع في الإصلاح محليا وإقليميا.

« - الرسالة

تعمل حركة البناء الوطني على أن تكون مساهما أساسيا في عملية بناء الجزائر الجديدة التي تستمد شرعية مؤسساتها من السيادة الشعبية، وتأمينها في إطار مرجعيات الأمة الجزائرية، والمساهمة في تحقيق تنمية مستدامة بما يحقق الرفاه الاجتماعي وإسعاد المواطنين.

تهدف حركة البناء الوطني إجمالاً إلى:

« المساهمة في استمرار بناء الإنسان الفاعل النافع، والمجتمع المتضامن، والمؤسسات المتكاملة، وترسيخ الحريات الواسعة، وتعميق العدالة الراحمة، وتجذير التنمية الشاملة، وحماية مرجعية الأمة؛ بمعية المواطن القائم بواجبه والمطمئن على حقوقه، ومن خلال يقظة الرأي العام الضامنة للرقابة الشعبية، وثقافة الدولة المرافقة لأداء المؤسسات.

« كما تهدف إلى نقل النضال من الأطر الحزبية إلى رحابة المشاركة الشعبية والأدوار المجتمعية ضمن مسار يفرض نفسه على الكل الوطني لتأمين مستقبل الانتقال نحو الجزائر الجديدة، وهو المطلوب تجسيده بجهة داخلية متينة وقوية ومستقرة، قوامها التصالح في الحوار والتصالح مع الذات والتناصح في السياسات بما يحقق مجموع الغايات على صعيد الأبعاد المختلفة:

« ففي الممارسة السياسية نعمل على إعادة هيكلة الساحة السياسية وتنظيم الحالة الحزبية، وتمكين الشباب والمرأة من أداء الأدوار السياسية في المؤسسات القارة والمتغيرة، والعمل على أن تكون الحركة شريكا في الخيارات الكبرى وفي اختيار البدائل التنموية التي تسعد المواطن، وتولية إدارة الشأن العام حسب الكفاءة وفي تقاسم الأعباء.

« وفي الجانب الاجتماعي تهدف الحركة إلى إحياء الضمير الجمعي من خلال ترقية التضامن ومقاومة الآفات وتجديد أدوار المجتمع المدني وحماية النسيج المجتمعي، وحماية الهوية والتصدي للتيارات الهدامة والأفكار الدخيلة.

« وأمنياً نسعى لصيانة أمننا القومي برفع مستوى الوعي بالمخاطر وتمتين التلاحم الوطني وصلابة الجبهة الداخلية وتنويع الشراكات والحسم في التحالفات الاستراتيجية والتموقعات.

- أما تفصيلا فإن الحركة تعمل على:
- « التثبيت ببيان أول نوفمبر 1954 المؤسس للدولة وجعله أساس الحكامة لبناء أسس الجزائر الجديدة.
 - « تمكين حدث الحراك الشعبي الأصيل المبارك (22 فبراير 2019) كونه منطلقا لمسارات الإصلاح لبناء الجزائر الجديدة وأداة تغيير حضارية.
 - « الإصلاح الدستوري لتطوير منظومة الحكم الرشيد.
 - « التعاون مع شركاء الوطن لحماية مؤسسات الدولة وسيادتها وأمنها القومي وغرس حب الوطن لدى الأجيال.
 - « السعي لإرشاد المجتمع وقيادة الرأي العام والمساهمة في تشكيل إرادته السياسية من أجل التعاون على الخير وإحداث الإصلاح المنشود والعمل على تجسيد مبدأ التكافل والتضامن بين أفراد المجتمع.
 - « المساهمة في أخلاق الممارسة السياسية وتشجيع المواطنين على المبادرة الإيجابية في الحياة العامة وغرس ثقافة المواطنة.
 - « تكريس الفعل الديمقراطي ومبدأ التشاور لبناء شرعية المؤسسات والتولية في المسؤوليات، وتعميق خيار المشاركة السياسية، واعتماد الانتخابات كوسيلة سلمية للتداول الحر على السلطة وتجريم العنف.
 - « المساهمة في تكوين الشباب وتحضير النخب لتكون قادرة على تحمل المسؤوليات العامة وقيادة المجتمع.
 - « ترقية الحقوق السياسية للمرأة وتمكينها من أداء أدوارها في كل المجالات.
 - « السعي لمحاربة الفساد بكل أشكاله وحماية المجتمع من الرشوة والآفات المختلفة.
 - « العمل على التحرر من التبعية وإصلاح المنظومة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وضمان الأمن الغذائي والصحي والمائي وتحقيق رهان التنمية المستدامة.
 - « تثبيت مرجعية مسارات الرقابة على المال العام ومكافحة الفساد بكل أنواعه.

« ترقية حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات وقيم التسامح والاعتدال.
« الانحياز لمصالح الشعب لتحقيق الحرية والعدالة والعيش الرغيد وتمكينه من حقوقه المشروعة.
« الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني واعتبار فلسطين وعاصمتها القدس الشريف القضية المركزية والأولى للأمة.
« الاستمرار في مناصرة القضايا العادلة في العالم وعلى رأسها قضية الشعب الصحراوي وحقه في تقرير مصيره.
« السعي للم شمل الأمة العربية والإسلامية والتعاون من أجل تحقيق مصالح شعوبها.
« الحضور الدائم في الفضاء الإفريقي الذي تقع على الجزائر مسؤولية التأثير الإيجابي فيه والوقوف إلى جنبه لتحقيق السيادة والتضامن مع الدول لإسعاد مواطني القارة وإبعادها من أي استغلال أو ابتزاز أو نهب للثروات.

« - التحديات

تقدم حركة البناء الوطني سياستها العامة في ظل جملة من التحديات والمخاطر منها:
« تحدي المخاطر التي تهدد الأمن القومي وتستهدف مكتسب الأمن والاستقرار، والعاملة على تفكيك الانسجام المجتمعي وضرب مؤسسات الجمهورية.
« تحدي التنمية المستدامة، وبناء اقتصاد قوي في ظل متغيرات عالمية أمنية واقتصادية غير مسبوقة.
« تحدي الفساد وبقايا قوى مقاومة التغيير والبيروقراطية الإدارية المعطلة لمسار بناء الجزائر الجديدة.
« تحدي المشاركة الواسعة للمواطنين في التفاعل مع المبادرات السياسية والمحطات الانتخابية ضد موجة التئيس والعزوف عن العمل الانتخابي.
« تحدي مهددات المرجعيات الوطنية.

نحو بناء مشروع إصلاحي تنموي شامل

تعمل حركة البناء الوطني على رسم رؤية شاملة تساهم بها جميع الوسائل القانونية المتاحة في إحداث نهضة وطنية متكاملة في شتى المجالات ورفع التحديات التي تواجهنا بخطة استراتيجية شاملة، وبرامج عمل فعالة على المستويات التالية:

« - أولا: على مستوى الحركة

« إتمام تجديد المؤسسات التنظيمية وتفعيل الأداء التكويني والتأهيلي والمشاركة في إدارة الشأن العام.

« بناء جيل قيادي قوي قادر على تحمل أعباء المواقع المتقدمة التي تعمل الحركة على الوصول إليها والمحافظة عليها وتطوير ميراث الحركة الفكري والتنظيمي والسياسي والدعوي.

« مراجعات هيكلية وتنظيمية محليا ومركزيا بما يسمح باستيعاب وتأطير الطاقات المناصرة والمقبلة على الحركة وتوفير بيئة مساعدة على حسن الفهم والثبات والانسجام والفعالية في العمل بصدق لخدمة الوطن وتجسيد أهداف الحركة.

« سلاسة العلاقات التنظيمية داخل هياكل الحركة أفقيا وعموديا لضمان مزيدٍ من المرونة والانسجام.

« إعطاء أولوية دائمة للتكوين والتأهيل كوظيفة مرافقة ودائمة مستمرة في الأسر والهياكل والمناشط.

« تقديم البدائل الفكرية المتسمة بالوسطية والاعتدال لحماية المجتمع من التطرف والغلو والانحلال، ومواجهة مشاريع الاختراق المجتمعي.

« بناء منظومة اجتماعية قائمة على المواطن الصالح والأسرة المتماسكة والانسجام المجتمعي الذي يحمي الهوية والمرجعية والسيادة الوطنية.
« إشراك التيار الشعبي العام في حمل مشروع الحركة الإصلاحية في إطار الديمقراطية التشاركية وتشجيع الطاقات القادرة على الإبداع والمبادرة.

« - ثانيا: اجتماعيا

1. على مستوى إشراك المرأة:

« رفع العوائق القانونية والسياسية والاجتماعية أمام المشاركة الحقيقية للمرأة في بناء الأسرة وحماية المجتمع والدولة.
« جعل المرأة شريكا في الشأن السياسي والاقتصادي والثقافي بضمان حقوقها وأدوارها للمساهمة في التنمية المستدامة.
« الاهتمام بالمرأة الريفية ودمجها في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للبلاد.
« مرافقة المرأة لتتحكم في الاستثمار والمقاولاتية.
« تمكين وتدعيم المرأة الماكثة في البيت بنشاطات حرفية وتقليدية لتكون جزء من استقرار الأسرة وتحقيق التنمية الشاملة.

2. على مستوى أدوار الشباب بين الطموحات المشروعة والواقع الصعب:

« العمل على رفع منسوب الثقة في دور الشباب في قيادة المشروع السياسي والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.
« تكريس برامج تنمية للشباب، بمعالجة انشغالاتهم الأساسية كالبطالة، بما يتيح لهم فرص المشاركة في التنمية وخلق مناصب الشغل وصناعة الثروة ومقاومة الانحرافات الاجتماعية.
« بناء منظومة تكوين رائدة للشباب تمكنه من قيادة العمل الحزبي والمساهمة في العمل العام.
« صناعة نخب شبابية للمساهمة في أداء أدوار متقدمة في تأطير الساحة السياسية والعلمية والثقافية والفنية والرياضية وقيادة الرأي العام.

3. على مستوى بناء مجتمع مدني مساهم في التنمية:

- « تمكين المجتمع المدني كأحد رهانات الجزائر الجديدة في ظل معادلة التكامل والاختصاص بينه وبين مختلف الوسائط المجتمعية.
- « توسيع مشاركة مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل أدوارها المختلفة وفق مقاربة تشاركية للمساهمة في رسم السياسات وتجسيد البرامج المحلية والوطنية وتحقيق التنمية الشاملة.
- « تحويل المجتمع المدني المفيد إلى قوة اقتراح مستقلة وإبداع في خدمة المجتمع وتفعيل دوره الرقابي.
- « الاستفادة من المجتمع المدني في خدمة المشروع الوطني والحفاظ على القيم النبيلة والوحدة الوطنية وتعزيز تماسك النسيج المجتمعي.
- « تنظيم المجتمع المدني في ظل كثرة العناوين وقلة الفعالية والدفع به نحو التخصص والتشبيك والاحترافية في العمل وتطهير الحركة الجمعوية وإعادة هيكلتها.
- « الاتجاه نحو بناء وعي مجتمعي للانخراط في الحياة العامة وتعزيز الشراكة المجتمعية وفق منظومة قيمية إصلاحية متكاملة.

4. على مستوى حماية الجالية وإدماجها في مسار البناء الوطني:

- « اعتبار الجزائريين المقيمين في الخارج امتدادا طبيعيا للطاقت الوطنية والعمل على إدماجها في جهود إنتاج المشروع الوطني.
- « تثبيت وحماية عناصر الهوية في الأجيال الناشئة في المهجر وتأطيرهم بما يحمي خصوصياتهم ويمكنهم من أدوار فعالة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- « توفير البيئة المناسبة لاستفادة الوطن من الأدمغة المهاجرة.
- « إيلاء أهمية أكبر للاستجابة لاحتياجاتهم وتسهيل تواصلهم مع مؤسسات وطنهم للمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة.

5. على مستوى بناء منظومة تربوية وتعليمية قوية، وأدوار فعالة للجامعة والطلبة:

« تبني سياسة تربوية وتعليمية وتكوينية جديدة على جميع المستويات بما فيها التعليم والتكوين المهنيين، وتسخير الطرق الحديثة في صياغة المناهج وضبط التخصصات من أجل النهوض بالقطاع.

« تأسيس المجلس الأعلى للتربية والتعليم لضمان ديمومة المصالح الوطنية والرؤى الاستراتيجية لحماية المنظومة التربوية والتلميذ والطالب من أي تغيرات تطرأ على الجهاز التنفيذي.

« إحداث تغيير عميق في المنظومة الجامعية وربطها بالمؤسسات الاقتصادية والناشئة وعالم الشغل من خلال توجيه البحث العلمي ليكون في خدمة التنمية الوطنية.

الاهتمام بالأسرة الجامعية بجميع مكوناتها وتحسين بيئة العمل.

« - ثالثا: ثقافيا

« الاهتمام بالأمن الثقافي وحماية النسيج الفكري المجتمعي.

« رسم سياسة وقائية تشترك فيها جميع مؤسسات المجتمع الشعبية والرسومية واستغلال الوسائل المتاحة والتطور التكنولوجي لبث الوعي بالمخاطر المحدقة بنا وغرس القيم النبيلة والتشجيع على التمسك بالثقافة الأصلية للمجتمع الجزائري.

« - رابعا: إداريا

« استكمال بناء مؤسسات الدولة وفق منظور دستور 2022 والتشريعات القانونية المنبثقة عنه.

« تحديد آليات الرقابة والمتابعة ومحاصرة الفساد الإداري.

« إشراك المجتمع المدني في تحقيق الرقابة القبلية والبعدية.

« التقليل من القيود المركزية وتحرير المبادرات في التنمية المحلية.

« تأهيل العنصر البشري لمواكبة وتطوير هياكل وآليات العمل.

« الإسراع في التحول نحو الرقمنة على جميع المستويات وفي كل القطاعات.

« تحقيق الحوكمة المحلية وتفعيل أدوار المنتخبين محليا ومركزيا.
« بناء الديمقراطية المحلية التشاركية وتوسيع التحالفات لضمان استقرار المجالس.

« توطین التنمية والاستثمار بإصلاح ومراجعة القوانين ذات الصلة.
« إشراك المنتخب المحلي في قيادة المشاريع المجتمعية وأخلفة العملية السياسية المحلية بما يخدم الوطن والمواطن.

« - خامسا: اقتصاديا

« العمل على بناء اقتصاد قوي يعتمد على العلم والتكنولوجيا والموارد البشري الكفؤ، وذلك لتحقيق الأمن القومي بجميع أبعاده، حيث تكون الجامعة شريكا أساسيا في إنشاء وتطوير المؤسسات الناشئة وتطوير مخابر البحث العلمي والإسراع في رقمنة كل القطاعات.

« الاهتمام بالفلاحة كخيار استراتيجي لضمان الأمن الغذائي كأولوية.
« رفع العراقيل البيروقراطية ومعالجة ملف العقار الصناعي والفلاحي وإيجاد منظومة بنكية قوية تستجيب لمتطلبات الاقتصاد الوطني.

« إطلاق المشاريع الهيكلية الكبرى لخلق أقطاب اقتصادية تنافسية لزيادة الإنتاج المحلي وتوسيع المداخل خارج قطاع المحروقات.

« تحسين المنظومة الجبائية ومراجعة القوانين ذات الصلة.
« الإسراع في الانتقال الطاقوي وتطوير فرص الاستثمار والشراكة في الطاقات المتجددة.

« الاهتمام بملف البيئة والتغيرات المناخية في جميع المشاريع الاقتصادية.

« إدماج الرأس مال الوطني الخاص في المسار الاستراتيجي لتنمية الاقتصاد الوطني بتشجيع منتوج الصيرفة الإسلامية وتوفير شروط نجاحها.

« - سادسا: على مستوى الإعلام

« توفير بيئة لأداء إعلامي يتناسب مع متطلبات الجزائر الجديدة.
« إبعاد المال الفاسد عن التأثير الإعلامي، وتحسين وضعية إطارات القطاع المادية والمعنوية وفق تشريعات قارة تضمن العدل والحرية.
« ترسيخ شراكة حقيقية لشتى الوسائط الاجتماعية في المنظومة الإعلامية الوطنية.
« المراجعة المستمرة للمنظومة القانونية بما يضمن الحريات ويسمح باستيعاب التطور الرقمي في القطاع الإعلامي على مستوى التشريع والوسائل.
« مواجهة الآثار السلبية القائمة والمحتملة في وسائط التواصل الاجتماعي بما يحمي قيم المجتمع ويحفظ الأجيال.

« - سابعا: السياسة الخارجية والأمن القومي

« القراءة العميقة للتحولات الجيوسياسية التي يشهدها العالم والإقليم لتحديد الرؤية المستقبلية التي تضمن المصالح العليا للجزائر بحسن التوقع من أجل التمووقع.
« التعامل الإيجابي مع تحول العالم نحو الثنائية القطبية وتعدد المحاور.
« استغلال الفرص الناجمة عن تدافع المشاريع الإقليمية والدولية بما يخدم مصالحنا ويقلل من التهديدات والمخاطر المحتملة.
« استثمار أهمية الطاقات الأحفورية والمتجددة في التأثير على التوجهات والمواقف السياسية إقليمية ودوليا بما يخدم المصالح الجزائرية.
« اعتبار فلسطين هي القضية المركزية والأولى للأمة، ودعمها بجميع الوسائل المتاحة لاسترجاع حقها لإقامة دولة ذات سيادة عاصمتها القدس الشريف.
« رفض أي تدخل خارجي في المنطقة الحيوية لأمننا القومي تحت أي مسمى.
« دعم قضايا التحرر وتصفية الاستعمار ومساندة الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.
« التأكيد على التلاحم الوطني وتمتين الجبهة الداخلية مع المؤسسات الرسمية للدولة الجزائرية لمواجهة التحديات وحماية سيادة القرار الوطني.
« تجسير العلاقات الجزائرية الإفريقية والإقليمية بما يتناسب مع محورية الدولة الجزائرية.